أكثر من 4 سنوات∏ الصحفي مدحت رمضان يتجاوز 1500 يوم في الحبس الاحتياطي



الخميس 11 يوليو 2024 08:28 م

جاوز الصحفي مدحت رمضان، 1500 يوم خلف القضبان على ذمة القضية 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، وسط مطالب بالإفراج عنه وإنهاء معاناته المستمرة منذ مايو من العام 2020.

قبل 1502 يوم، ألقت قوة أمنية القبض على الصحفي مدحت رمضان من منزل أسرته في محافظة المنوفية بتاريخ 28 مايو 2020 وظل رهن الاختفاء لمدة شهر حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 27 يونيو 2020.

جرى التحقيق مع رمضان في القضية رقم 680 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا□ ووجهت النيابة إلى الصحفي الشاب، اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتم حبسه احتياطيا على ذمة القضية□

ووفقا لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، ناقشت النيابة رمضان والذي كان يعمل كمحرر قضائي وله العديد من التقارير حول بيانات النيابة ، في عدة تقارير صحفية قام بنشرها في مواقع صحفية□

وفي يوليو من العام الماضي، طالب المرصد المصري للصحافة والإعلام، الإفراج عن الصحفي مدحت رمضان وباقي الصحفيين المحبوسين على ذمة قضايا سياسية مختلفة∏

كما قدمت وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوليو 2022، مذكرة رسمية إلى نيابة أمن الدولة العليا، طالبت فيها بإخلاء سبيل رمضان لتجاوزه الحد الأقصى للحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والمحددة بـ24 شهًرا، لكن الصحفى الشاب مازال رهن الحبس الاحتياطى حتى كتابة هذه السطور□

يذكر أن الصحفي مدحت رمضان، هو صحفي مصري غير نقابي من مواليد قرية دلهمو مركز أشمون بمحافظة المنوفية، حصل على بكالوريوس الإعلام من جامعة الأزهر دفعة 2014-2013، وعمل في بعض المواقع الإخبارية آخرها موقع "شبابيك" وتخصص في مجال الـ(seo) ومحركات البحث□ ويكتب رمضان في مجال الرياضة والتعليم على وجه الخصوص□

ويقبع 21 صحفيا – على الأقل – خلف القضبان على ذمة قضايا سياسية، بين حبس احتياطي دون إحالة إلى المحاكمة أو حبس بقرارات من محاكم جنح وجنايات أمن الدولة الاستثنائية□ وتباينت فترات حبس الصحفيين المحبوسين بين أشهر وسنوات□

وتحتل مصر المركز 170 في تصنيف مؤشر حرية الصحافة لعام 2024، الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" ويقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً

وكان الكاتب الصحفي خالد البلشي، نقيب الصحفيين قد أرسل خطابات إلى النائب العام ولجنة العفو الرئاسي تطالب بالافراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيا ومراجعة أوضاع الصادر بحقهم أحكام لشمولهم ضمن قرارات العفو الرئاسي القادمة .

وشملت المخاطبات قائمة تفصيلية بأسماء وقضايا الصحفيين النقابيين وغير النقابيين المحبوسين احتياطيا على ذمة القضايا، بالإضافة إلى زميلين صادر بحقهم أحكام قضائية لضمهم إلى قوائم العفو القادمة□

وطالب نقيب الصحفيين بإخلاء سبيل الزملاء بضمان النقابة على أن تتعهد بحضورهم ومثولهم أمام النيابة حال طلبهم .

وأكد نقيب الصحفيين أن بين المحبوسين من تجاوزت فترات حبسهم الاحتياطي 4 سنوات كاملة وبينهم مصابون بأمراض تهدد حياتهم ، ✔ مطالبا بمراجعة أوضاع جميع الزملاء [